منشورات جبرتي المسرح الإلكترونية

النص المسرحى بين النقد والرقابة

تقارير "فادية بغدادى" نموذجاً

الأستاذ الدكتور

سيد علي إسماعيل

النص المسرحي بين النقد والرقابة

تقارير «فادية بغدادي» نموذجاً

الأستاذ الدكتور

سيد علي إسماعيل

بحث قدم يوم الثلاثاء الموافق ٦/٨/٢٠٢٤ ضمن ندوات

المهرجان القومي للمسرح المصري

من السهل معرفة أسماء نُقاد مسرح السبعينات أو الثمانينات في مصر .. ومن السهل أيضاً نقد ما نشروه!! لأن أسماء النقاد معروفة، وما كتبوه من نقد منشور ومتاح للجميع!! ولكن هناك نُقاد مسرح رسميين وسريين في مصر .. لا نعرف أسماءهم .. كتبوا نقداً مسرحياً رسمياً وسرياً لم يُنشر مطلقاً، ولم يقرأه أحد!! وهذا النقد يُعدّ صادقاً لأن الناقد السري كتبه بصفة رسمية، وهو يعلم جيداً أن ما سيكتبه من نقد لن يطلع عليه أحد، ولن يُنشر يوماً ما، ولن يحاسبه أحد على ما كتبه إلا في أضيق الحدود الرسمية والوظيفية!! والغريب أن هؤلاء النقاد لم يكونوا خمسة أو عشرة مثلاً .. بل أحصيت منهم أكثر من أربعين ناقداً وناقدة – مارسوا النقد المسرحي الرسمي والسري - طوال عشرين سنة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨، وكانوا طوال هذه السنوات يتحكمون في جميع العروض المسرحية المصرية التي تُعرض على الجماهير، بل ولهم الحق في التدخل فيما يسمعه الجمهور من حوار أو منعه أو تغييره!! والأخطر من ذلك أن لهم الحق في تغيير أو حذف أو إضافة أحداث للعرض المسرحي، ولا يملك المؤلف – أو المخرج – إلا الرضوخ لأوامرهم!! وهذه هي أسماء هؤلاء النقاد مرتبة هجائياً:

أحمد عبد العاطي، أدهم مصطفى القلعي، إيناس إبراهيم محفوظ، تيسير حامد بدر، ثريا الجندي، جمال إبراهيم محمد، حمدي صلاح النجيمي، حنان علي أحمد، راضية سيد، سامي أحمد، سعاد هانم محمد أحمد طاهر، سلمى عبد القادر فخري، سمير رشدي عطا، شكرية السيد، شوقي شحاتة محمد، صفاء عبد الحميد، عادل أحمد عيسى، عادل عبد العزيز سالم، عصام سعد الدين محمد، عصام عبد العظيم، عفاف علي أحمد، علاء سعودي، عمارة نجيب، فادية محمود علي بغدادي، فاطمة حسنين، فايزة الجندي، فتحي عمران أحمد، فتحي مصطفى عبد الرحيم، كمال سعد طه، لواحظ عبد المقصود، ماجدة الشيخ، محروس الجارحي، محسن مصيلحي، محمد الفاروق البهائي، محمد حسن شيخون، محمد حسن عبد العال، محمد عمارة، نبيلة حبيب، نجلاء الكاشف، نعيمة حمدي، وسام سعد الدين محمد.

هذه الأسماء وغيرها [١]، لن تجدها منشورة مهما بحثت عنها في مجال تاريخ المسرح أو نقده، إلا في كتاب واحد فقط، هو «الرقابة والمسرح المرفوض» الذي أصدرته منذ ٢٧ سنة، أي في عام ١٩٩٧ من خلال الهيئة المصرية العامة للكتاب .. وهكذا يتضح لنا أن النقاد الرسميين أو السريين هم «رقباء» إدارة الرقابة على المسرحيات، التابعة

---

(١) الأسماء السابقة للرقباء، هي الأسماء الأكثر وجوداً في الرقابة طوال عشرين سنة، والأكثر كتابة للتقارير .. وهناك أسماء أخرى كان وجودهم في الرقابة – في هذه الفترة أي من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨ – محدوداً أو مؤقتاً أو انتداباً - أو كان وجودهم الفاعل قبل هذا الفترة أو بعدها - فكانت تقاريرهم قليلة جداً ونادرة، ومنهم: إنعام سويف، جورج بطرس، حسن عباس، حمدي سرور، زوزو نبيل، سعد الجيزاوي، علي الفقي، فؤاد خطاب، محمد شيحة، نادية حمدي، نجيب سرور، هدى بطرس تادرس.

للإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية .. ووصفهم بالرسميين راجع إلى كونهم موظفين حكوميين ونقدهم المسرحي نابع من وظيفتهم الرسمية!! أما وصفهم بالسريين فهذا راجع إلى أن أسماءهم غير معروفة، ولا يحق لأي مسرحي معرفة اسم الرقيب الذي يراقب نصه أو بروفة عرضه أو عرضه في ليلته الأولى، هذا بالإضافة إلى أن نقدهم المكتوب في تقاريرهم الرسمية الوظيفية لا يُنشر، ولا يُحتفظ به إلا لفترة زمنية محدودة، ويتم التخلص منه بوصفه «دشتاً» أي «أوراق مهملة»!! وهذا تصرف وظيفي طبيعي جداً ومعمول به في معظم الجهات والوزارات التي تتعامل مع الأوراق الرسمية التي انتهت صلاحيتها وأهميتها وقيمتها بمرور الزمن.

ويشاء القدر أن أنقذ مجموعة من أوراق وملفات هذا «الدشت» تتعلق بالمسرحيات التي تناولتها الرقابة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨، وكتبت من خلالها كتابي «الرقابة والمسرح المرفوض»، ومجموعة من الدراسات والمقالات حول الرقابة والمسرح، ورغم ذلك فهناك جوانب أخرى لم أتناولها، وهناك الجديد الذي لم أكتبه، ومن هذا الجديد موضوعي هذا والمسمى بـ«النص المسرحي بين النقد والرقابة» متخذاً تقارير الرقيبة «فادية بغدادي» نموذجاً للرقيب الموظف الرسمي والسري!! ومن خلال هذه التقارير سنتعرف على دور الرقيب في رفضه للنص المسرحي، أو قبوله! أو في تدخله بتعديلات في النص.

مسرحية الجازية

أخطر دور للرقيب المسرحي يتمثل في رفضه للنص المسرحي! وقد شاركت الرقيبة «فادية بغدادي» في رفض العديد من المسرحيات بتقاريرها - مع باقي زملائها وزميلاتها من الرقباء - طوال عشرين سنة .. وقد كتبت وناقشت هذه التقارير في كتابي «الرقابة والمسرح المرفوض»[١]، ويُمكن الرجوع إليه، لأنني لن أعتمد عليه في دراستي هذه، حيث إن كل ما سأذكره في هذه الدراسة هو جديد لم يسبق نشره - وفقاً لأسلوبي في الكتابة - وسأبدأ كلامي بتقارير الرقيبة «فادية بغدادي» الرافضة للنصوص المسرحية – التي لم ترد في كتابي السابق ذكره – وأول مسرحية هي

(١) وتقارير الرقيبة «فادية بغدادي» في كتابي «الرقابة والمسرح المرفوض»، كانت تختص بمسرحيات: «الآلهة غضبى» لبهيج إسماعيل، و«كفر أيوب» لعبد المنعم خالد، و«ابتسامة فوق شفايف مصر» لهشام عبد الفتاح محمد سليمان، و«الحالة ج ولكن» لحسن النشار، و«أحلام مصرية جداً» لصلاح متولي، و«المشنوق» لإبراهيم فتحي.

«الجازية» تأليف محمد سعيد، وأغاني حمدي عيد، وإخراج جمال الشيخ .. وتقدم بها «المسرح المتجول» عام ١٩٨٣ إلى المصنفات الفنية من أجل الترخيص بتمثيلها [١].

وأحداث المسرحية تدور حول «إدريس» الرجل الطيب الذي يحلم بمجتمع مجرد من الأطماع، تتحقق فيه العدالة والسعادة للجميع، فكثر أتباعه ممن اتخذوا من حلمه هذا أملاً لمستقبلهم الذي كان يهدده وجود ملك طاغية يُدعى «الملك الطور»، الذي لم يكتفِ بجني ما يبذرونه من ثمرات الأرض وخيراتها، وإجبار الرجال منهم على خدمته بالقصر، وإنما لجأ إلى إجبارهم على تسليم بناتهم إليه في قصره ليصبحوا له ليلاً عاشقات وضحايا بعد قتله لهن في الصباح. ويحدث أن ينفرط عقد هؤلاء الأتباع بعد اختفاء الرجل الطيب إدريس الذي اختفى بعد أن غدر به صديقه «نمر الجارح» الذي أصبح قاضياً للقضاة في مملكة هذا الملك الطاغية، ينكل بالناس ويبعث في نفوسهم الخوف متخلياً عن مبادئ وأفكار صديقه التي كان يؤمن بها يوماً ويرددها عن ظهر قلب. هذا وتفجع «الجازية» زوجة إدريس لاختفائه ولما يحدث! وها هي تحمل وليدها الصغير «خميس» لتعيش بعيداً في الخلاء بعد أن تغلق دارها، والأمل يحدوها في عودة زوجها إدريس لها وللناس الذين حلموا مثلها بعودته لينقذهم من شرور الطور والنمر اللذين أخذ يعبثا بحياتهم. وكانت الجازية لا تنس أن تزرع أمل عودة زوجها إدريس في قلوب الأهالي بل وفي ابنها خميس الذي شب رجلاً، لكن الانتظار يطول ويزداد شرور الملك الطور الذي استشرى فساده، فيقرر «عمر البهلوان» شقيق «عين الحياة» الذهاب إليه في قصره لمواجهته وقتله ليضع حداً لتلك الشرور والتي آخرها طلبه أن تزف عين الحياة له عشيقة، لكن عمر يذهب للقصر دون رجعة، فيبكه الناس وعين الحياة التي تركت البيت لتحيا مع خالتها الجازية التي هالها حزن الناس، فعادت تبذر الأمل من جديد في قلوبهم بالصبر وانتظار عودة الغائب إدريس، الذي سيأتي بالخلاص لهن من الخوف، وبالفعل يمتثلون لندائها فيما عدا ابنها خميس الذي ضاق بالانتظار وقرر أن يذهب بنفسه ليعرف حقيقة ما حدث لإدريس وعمر من بعده، وليأتي برأس الملك الشرير ليهديه مهراً لعروسته عين الحياة. وتوافق الجازية على ذهاب وحيدها على الرغم من تخوفها. وقبل عودته إليها يطلبها الملك الشرير لتزف إليه عشيقة بعد أن جاءها الدور. وبينما هي تستعد للذهاب إذا بخميس آت ولكن بغير الموعود، وعندما يعلم بأن أمه الجازية ستزف للملك الطور، يطلب من الناس تجهيزها، وهنا تطلب الجازية من الناس استكمال تجهيزها لتصميمها على الذهاب إلى قصر الملك الطور بعد أن خاب ظنها في ابنها التي كانت تعده صقراً، لكن أتاها محملاً بالخوف. وما أن يسمع خميس منها ذلك حتى يخبرها بأنه حين ذهب ليفي بوعده، كان

---

(١) ومما جاء في توثيق نص «الجازية» – من خلال وثائقه الرقابية - أن النص حصل على رقم وارد مسرحيات «٢٨» بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١، ونال التصريح بعرضه تحت رقم «٦٧» بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦

يعتقد بأنه سيأتي بالأمان للناس، لكنه توصل إلى حقيقة كانت غائبة عن الجميع، وكانت بمثابة الإجابة على كل أسئلته لأمه، والتي أراد من خلالها معرفة لماذا ذهب كل من والده وعمر دون رجعة. وفي النهاية يخبر أمه والجميع بأن الحقيقة التي توصل إليها والتي يجب أن يعوها جيداً هي أن يتكاتفوا ليصبح الصقر الصغير صقراً قوياً، يستطيع مواجهة الشر والموت المتمثل في الملك الطور، الذي لم تكفيه - إن لم يعوا ذلك – بناتهم ولا الجازية أمه التي جاءها الدور بعد أن وقع اختياره عليها، فوجب عليها والناس الرضوخ أرادوا أو لم يريدوا.

ووفقاً للإجراءات الرسمية للرقابة المسرحية، تم تحديد ثلاثة رقباء لكتابة ثلاثة تقارير حول النص المسرحي، وكان التقرير الأول للرقيبة «فادية بغدادي» التي اختتمته برأي قالت فيه: "المسرحية تبين قصة الجازية التي ضاع زوجها وضاعت معه آمالها وآمال كل من حولها في الخلاص من الظلم وتحقيق المساواة والعدل. كما أن إدريس زوج الجازية لم يحقق شيئاً وعاد مهزوماً منكس الرأس .. والمسرحية قاتمة تبين قصة ماض محزن ومستقبل لا أمل فيه، لذا **أرى عدم التصريح بتأدية هذه المسرحية"** [1]. ورفضت الرقيبة الثانية «تيسير حامد» النص أيضاً، قائلة في ختام تقريرها: **"ومما سبق أرى عدم عرض هذه المسرحية** التشاؤمية المملوءة باليأس وضياع الأمل والأحلام مع أي محاولة للتخلص من الظلم وأن المنافقين واللصوص وقطاعي الطرق هم الذين يكسبون الجولة ويتفقوا على الأهالي ويبثون روح اليأس وفقدان الأمل".

أما الرقيبة الثالثة والأخيرة «لواحظ عبد المقصود» فلم تحسم أمرها سواء بالرفض أو القبول، ولكنها وضعت شرطاً، قالت عنه في ختام تقريرها: **"**توضح المسرحية صورة الشعب الذي يُظلم بسبب الملك المستبد الذي يستولى على الحقوق ويسلب الحريات، كما أن المسرحية توضح أنه من الضروري مقاومة مثل هذا الملك إن تكاتف الجميع وأصبحوا يداً واحدة للقضاء على الفساد والظلم .. أرى أنه لكي تصبح هذه المسرحية صالحة للعرض يجب أن تُبدل شخصية الملك بشخصية أخرى، كما أن المسرحية بصورتها الحالية تبث روح التشاؤم وعدم وجود أي أمل في الإصلاح" .. وهكذا يتضح لنا أن الرقيبة لم تذكر صراحة هل توافق على النص أم ترفضه**!!** رغم أن المعنى المذكور هو أقرب إلى الرفض منه إلى القبول**!!** وهذا يعني وجود شبه إجماع على رفض النص**!!** ولكن المدير وفقاً للإجراءات الرقابية المتبعة، من حقه تشكيل لجنة أخرى من رقباء آخرين، مستغلاً تردد الرقيبة لواحظ في عدم حسمها للأمر**!** وربما بسبب ضغوط على المدير بوجوب قبول النص، كونه نصاً للمسرح المتجول - أي مسرح الدولة التابع للوزارة نفسها – لذلك شكل مدير الرقابة لجنة أخرى من ثلاثة رقباء آخرين**!!**

([1]) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

الرقيبة الأولى كانت «نجلاء الكاشف»، التي اختتمت تقريرها قائلة: "في معركة الصراع بين الخير والشر، ليس للخير أن ينتصر دائماً، فأحياناً تتغلب كفة الشر لعدم التوصل لمعرفة أسباب القضاء عليه .. كانت هذه هي فكرة المسرحية التي أراد مؤلفها توضيح كيف أن الجازية رمز الخير دفعت بابنها رمز الأمل ليخوض معركة الخير والحب ضد الملك الطور رمز الشر .. **ولا مانع من الترخيص بأداء هذه المسرحية**". أما الرقيب الثاني «أحمد عبد العاطي» فقال في تقريره: **"لا مانع من الترخيص بالمسرحية** .. والمسرحية تحكي هموم مدينة تحاول التخلص من حاكمها الظالم وتباين مشاعر الأفراد والجماعات أثناء المسيرة وسقوط الخونة والانتهازيين وأن شرط التغلب على الظلم أي ظلم هو التعاون فيما بيننا. وتقترب شخصية الجازية في المسرحية من شخصية الجازية زوجة أيوب الصابرة في الأساطير الشعبية". وقالت الرقيبة الثالثة «ثريا الجندي»: "المسرحية صراع بين الخير والشر والبطل هنا يجب ألا يكون فرداً لأن الفرد يسهل القضاء عليه ولكن على الجميع أن يتكاتفوا ضد الظلم حتى يتغلبوا عليه، **ولا مانع من الترخيص بالأداء**". وهكذا نال النص الترخيص بتمثيله بعد أن أجمع الرقباء الثلاثة – في اللجنة الثانية - على قبول النص دون أية إشارة للتشاؤمية والإحباط والانهزامية وفقدان الأمل .. إلخ ما جاء في تقارير رقباء اللجنة الأولى!! وكأن رقباء اللجنة الثانية تم توجيههم بضرورة كتابة تقارير بالموافقة، وهذا أمر وارد كونهم موظفين رسميين، ينفذون الأوامر والتعليمات!!

مسرحية أزمة شرف

إذا كانت مسرحية «الجازية» تم التصريح بها، دون أن يعلم أحد وقتذاك أنها كانت مرفوضة بشبه إجماع الرقباء، فهناك مسرحيات تم رفضها بالفعل وصدر الأمر رسمياً برفضها، ورغم ذلك نالت ترخيصاً بتمثيلها!! ومثال على ذلك مسرحية «أزمة شرف» التي تقدم بها «المسرح الكوميدي» إلى الرقابة في يوليو ١٩٧٧ [١]، من أجل التصريح بتمثيلها، وهي من تأليف ليلى الطاهري [٢]، وإخراج عبد الغفار عودة، ومكتوب تحت عنوانها الرئيسي أنها "عن فكرة من الأدب اليوناني الحديث"، ومكتوب على غلاف ملفها أنها «تعديل»!! أي أنها نسخة معدلة لنسخة أخرى سابقة!!

وعندما تصفحت النص، وجدت صفحات كاملة مشطوبة من قبل الرقباء، وعبارات متفرقة مطلوب حذفها أو استبدالها!! وقام المسرح الكوميدي بتنفيذ ما رآه صواباً، ولم ينفذ أموراً أخرى، بل وتحايل على الرقابة بأن قدّم النص مرة أخرى بعنوان آخر هو

---

(١) هذه النسخة سجلتها الرقابة تحت رقم وارد مسرحيات «١٧٢» بتاريخ ١٩٧٧/٧/١١، وأخذت تصريحاً بعرضها تحت رقم «٢١١» بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨.

(٢) وهذا الاسم ليس له أية علاقة بالفنانة «ليلى طاهر»، بل هو اسم الكاتبة «ليلى عبد الباسط».

«عندك حاجة تبلغ عنها» [1]، ففطنت الرقابة لذلك، ووزعت النسخ على الرقباء الثلاثة، الذين كتبوا في تقاريرهم أن عنوان المسرحية هو «أزمة شرف» المعدل إلى اسم «عندك حاجة تبلغ عنها»!!

ذكرت الرقيبة «فادية بغدادي» في تقريرها ملخصاً للمسرحية، قالت فيه: تعيش أمينة مع أختها صفية وزوجها في إحدى حجرات شقة. كما يعيش مع أمينة أبناؤها واثنان من أقاربها لعدم تمكنهم من إيجاد شقة بخلو رجل مناسب. فأصحاب المنازل يغالون في الخلو، وأمينة موظفة تعمل مُدرسة ابتدائي، وتقبض في يدها مبلغ ٢٤ جنيه. لاحظت صفية وزوجها أن أمينة تنتابها حالة جنون، فأخذوها إلى مدعي طب يفتح مصحة يعالج فيها بعض الأشخاص الذين يعانون نفسياً. ويسأل مدعي الطب أخت أمينة: متى تنتابها الحالة؟ فتعرفه أنها حين تقبض مرتبها كل أول شهر، حيث تجلس وتقسم النقود أمامها، وعند ذلك تنتابها الحالة، فتمسك الشبشب وتظل تضرب نفسها. كما نجد أن من بالمصحة سبب جنونهم إما أزمة المواصلات وازدحامها، وإما الروتين وتجمده، وإما عدم إمكان الشخص على العثور على شقة للسكن فيها، وذلك لأن أصحاب المنازل يطالبون السكان بآلاف الجنيهات. فيحاول مدعي الطب أن يعالج أمينة، ويشرح لها طريقة العلاج بأنها تستغل جمالها وتتنازل بعض الشيء وتجامل الناس، عند ذلك ستجد الأبواب المغلقة تفتح أمامها وتبتسم لها الدنيا، ويزداد دخلها. حين ذلك ستجد شقة مستقلة تعيش فيها، وصور لها مدى الحياة السعيدة التي ستعيشها إذا تنازلت عن مبادئها وقيمها. وتنتهي المسرحية بأن تفضل أمينة أن تعيش مجنونة، وتعيش في هذا الضيق المادي، وهذا الضيق في الحياة، وهي إنسانة متمسكة بشرفها ومبادئها.

وبعد هذا الملخص أدلت الرقيبة برأيها الرقابي في تقريرها، قائلة: "تعرض لنا المسرحية بعض المشاكل التي يعاني منها الشعب مثل: قلة المرتبات وعدم كفايتها لسد مصاعب الحياة الضرورية. كما تعرض لنا مشكلة الإسكان والمغالاة في طلب خلو الرجل من المواطنين الكادحين خاصة من الشباب الذين ليس لهم إيراد إلا مرتباتهم .. كما تعرض لنا مشكلة المواصلات ومشكلة الروتين وبعض المشاكل الأخرى، التي تسببت في انهيار الأفراد والنفس إلى حد الجنون .. كما بين الكاتب أن الإنسان لكي يرتاح مادياً ونفسياً عليه أن يتنازل عن أخلاقه ومبادئه وقيمه، لعيش حياة سعيدة وموسرة .. أما إذا اختار طريق القيم والمبادئ والتمسك بالشرف فسيظل يعاني نفسياً حتى الجنون .. **لذا أرى عدم التصريح بتأدية هذه المسرحية** في هذه الظروف، التي نحاول فيها - كما قال رئيس الجمهورية - أن نصحح المسار وعدم استغلال معاناة الشعب لإثارته" [2].

---

(1) هذا النص سجلته الرقابة تحت رقم وارد مسرحيات «١٥٧» بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥.

(2) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

ولعل القارئ صُدم من قرار الرقيبة بمنع هذا النص من العرض، وظن أن هذا النص بما فيه من واقع «حقيقي» يجب أن يراه الجمهور ليعرفه بصورة واضحة دون تزييف أو تجميل!! ولكن القارئ المصدوم نسى أن الرقيبة ليست ناقدة أدبية أو فنية حُرّة في رأيها، بل هي ناقدة رسمية بحكم وظيفتها كونها رقيبة على ما سيشاهده الجمهور من أعمال مسرحية وفقاً لرغبة المسئولين!! وهذه الأعمال المسرحية يجب أن تتوافق مع الرؤية السياسية للدولة، التي ترى إخفاء المشاكل وعدم عرضها على الجمهور هو الاختيار الأنسب في هذا الوقت!! والسؤال الآن: هل رفض الرقيبة فادية كان الرفض الوحيد، أم شاركها الرفض رقيب آخر؟!

بالاطلاع على بقية التقارير وجدت تقرير الرقيب «فتحي مصطفى عبد الرحيم»، الذي أنهاه بقوله: **"أرى عدم الموافقة على الترخيص بعرض هذه المسرحية**، لما فيها من نقد لاذع، وتهكم شديد، وتشهير بالعهد الحاضر لما وصلت فيه البلاد من فوضى ضاربة أطنابها في كثير من المجالات، ممثلة في صعوبة المواصلات، وأزمة المساكن، وتعقيدات الروتين الحكومي، وفقدان للضمير والشرف. وأننا قد وصلنا إلى حالة من البأس والأزمات، وفقدان الأمل تجعلنا من الصعب أن نجتاز هذا اليأس وأن نعبر هذه الأزمات وأن نصل إلى مرحلة الأمل". أما الرقيبة الثالثة والأخيرة «ثريا الجندي» فقالت في ختام تقريرها: "المسرحية بهذه الصورة تؤكد أن الإنسان المصري لا يستطيع أن يحيا حياة شريفة قط، إذا اعتمد على مرتبه. ونحن وإن كنا نعاني من بعض المشاكل نتيجة للحالة الاقتصادية للبلاد إلا أنني **أرى عدم صلاحية هذه المسرحية للعرض** في الوقت الحاضر، لأن فيها استغلال لمعاناة الجماهير".

وبناءً على إجماع الرقباء على الرفض، كتب مدير الرقابة تأشيرة قال فيها: "حيث إن الرقباء قد أجمعوا على عدم صلاحية هذه المسرحية للعرض العام، خاصة بعد إجراء الاستفتاء الأخير من أجل حماية الجبهة الداخلية [1]، وحيث إن هذه المسرحية تستعرض المشاكل الخاصة بالمواصلات والمرتبات والإسكان والروتين وغيره، مستغلة معاناة الجماهير لهذه المشاكل بصورة تظهر فيها إهمال المسئولين عن حلها. لذا **نرى عدم الترخيص لهذه المسرحية**. هذا ولما كانت هذه المسرحية معدلة عن مسرحية «أزمة شرف» السابق الترخيص بها في ظروف غير التي نعيشها الآن، فنرى سحب ترخيصها حيث إننا نصحح الآن مسارنا حماية للأمن العام والجبهة الداخلية".

وتأشيرة المدير هذه تعكس حقيقة مهمة، وهي أن مسرحية «أزمة شرف» نالت تصريحاً بتمثيلها قبل عام ١٩٧٧، وربما تم عرضها بالفعل، لأنني وجدت في سجلات الرقابة إشارة تفيد بأن مسرحية عنوانها «مجنون مجنون» أو «أزمة شرف» نالت

---

(1) أظنه يقصد استفتاء قانون مواجهة أحداث يناير ١٩٧٧.

ترخيصاً عام ١٩٧٥ [١]. وهذا يعني أن أحداثها كانت مقبولة عام ١٩٧٥، ولكن مع تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عام ١٩٧٧ أصبحت غير مقبولة!! والطريف أن المسرحية ظلت مرفوضة حتى عام ١٩٨٢، عندما وجدت إعلاناتها منشورة في مجلة المسرح، وهذه الإعلانات تفيد بأن المسرح المتجول يعرضها باسم «أزمة شرف» بطولة شكري سرحان، تأليف ليلى عبد الباسط والدكتور محمد الباجس، إخراج عبد الغفار عودة [٢]، وهذا يعني أن الظروف كانت مناسبة لعرضها!!

أما في عام ١٩٨٦ فوجدت في الرقابة نصاً للمسرحية باسم «أصوات بلا صدى» أو «أزمة شرف»، تقدم به المعهد العالي للتمريض بجامعة القاهرة، والنص تأليف ليلى عبد الباسط وأشعار أحمد عبد الله، وألحان سامي عباس، وإخراج عادل زكي [٣]. وخطاب وكيلة الكلية لشئون الطالبات «الدكتورة شهرزاد غازي» يؤكد أن مسرحية «أصوات بلا صدى» هي مسرحية «أزمة شرف». وتم الترخيص بها لأن رأي الرقباء تغير تماماً – من النقيض إلى النقيض - وكفى أن أذكر هنا نموذجاً لرأي الرقيبة «لواحظ عبد المقصود» التي ذكرته في نهاية تقريرها، قائلة: "تتعرض المسرحية إلى بعض المشاكل في مجتمعنا، وتوضح أن السبب في هذه المشاكل قلة من الأفراد. وتطالب المسرحية بضرورة التصدي لأمثال هؤلاء بالطرق الإيجابية والتخلي عن السلبية. والمسرحية تبث روح الأمل والتفاؤل في الإصلاح بالحب واستيقاظ الضمير، وأرى لا مانع من العرض"!

مسرحية إدارة عموم الزير

كتب الدكتور «حسين مؤنس» قصة قصيرة بعنوان «إدارة عموم الزير»، قام بمسرحتها «حمدي عباس» بالعنوان نفسه، وأرادت اللجنة النقابية للمعلمين ببور سعيد تمثيلها في يوليو ١٩٧٨ من إخراج «إبراهيم رشدي»، فأرسلتها إلى الرقابة من أجل التصريح بعرضها [٤]. فكتبت الرقيبة «فادية بغدادي» ملخصاً للمسرحية في تقريرها،

---

(١) هذه الإشارة موجودة في دفتر صادر المسرحيات لعام ١٩٧٥ وصفحات الدفتر هي "استمارة رقم ٢ مراسلات"، والإشارة تحمل رقم مسلسل «٢٧٩» بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢ ومكتوب فيها: "أربع نسخ بالتقارير مسرحية مجنون مجنون "أزمة شرف".

(٢) ينظر: مجلة «المسرح» - عدد ١٢ – يونية ويوليو ١٩٨٢ – ص(١٢٩)، وعدد ١٥ – أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٢ – ص(٤٩).

(٣) هذا النص أخذ رقم «٥٧» وارد مسرحيات بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥، ونال التصريح بعرضه تحت رقم «٥٧» بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ في سجلات الرقابة.

(٤) تم تسجيل نص مسرحية «إدارة عموم الزير» في سجلات الرقابة تحت رقم وارد مسرحيات «٢٠٢» بتاريخ ١٩٧٨/٧/١١.

قائلة: تدور أحداث المسرحية في إحدى القرى حيث يذهب الوزير «بنور» إلى الكفر ليجري بعد الاستعدادات قبل زيارة الحاكم .. فقد قام الوزير بنور بالإشراف على نظافة الكفر وتزيينه حتى ظن أهل الكفر أنهم في المدينة .. واشترط الوزير بنور على أهل الكفر عدم تقديم أي شكوى للحاكم وطلب منهم التصفيق للحاكم للترحيب فقط، وتوعد لكل من يتقدم بشكوى بالعقاب الشديد .. ويأتي الحاكم للكفر ويسأل عن مشاكل ومطالب أهل الكفر ولا أحد يجيب. ولكن قبل انصراف الحاكم يتكلم «صابر» عن مشكلة تواجه الكفر، وتتلخص في أن مياه الترعة عكرة ومليئة بالديدان، لذا لا يستطيع أهل الكفر الشرب من هذه المياه .. فيأمر الحاكم بحل فوري لهذه المشكلة وأن تصرف بعض الأموال لشراء زير وشبّة لترويق الماء لأهل الكفر، ويُعين صابر ومحروس للتعهد بالزير .. ويفرح أهل القرية وينعمون بشرب الماء النقي إلى أن يحدث شرخ بالزير، فيذهب البعض إلى الوزير لإيجاد حل لهذه المشكلة. وكان مع الوزير مستشاره «أمين» يتحدثان عن بعض العمولات التي تعود عليهم بالأرباح الطائلة .. وعندما يصل إليهم صابر بالزير يسأل الوزير مستشاره الذي يسأل بدوره الدكتور «مجيد ماجد» فيقترح عليهم بإنشاء «إدارة عموم الزير»، ويجد أن الفرصة سانحة لاستغلال أموال الدولة من أجل المصالح والأرباح الشخصية .. ويذهب صابر إلى إدارة عموم الزير فيتوه بين أرجائها، وبين إداراتها، وبين موظفيها. ويصدم بالتعقيدات والروتين والإهمال الفظيع من الموظفين، وينتهي به الأمر أن يفقد عقله بسبب كل ما عاناه .. ويصطحب محروس الحاكم وهو متنكر في زي تاجر من الشام للبحث عن صابر .. ويكتشف الحاكم بنفسه كيف تضيع الأموال وتنهب وتتبدد من أقرب أعوانه، وهم الوزير ومستشاره لذا يطلب تحقيقاً واستجواباً عاجلاً للوزير وشركائه كما يأمر بصرف مبلغ لصابر لشراء زير جديد لينعم أهل الكفر بشرب الماء النقي من جديد".

وتختتم الرقيبة فادية تقريرها برأي قالت فيه: "تعطي هذه المسرحية صورة للحاكم عندما يحاول أن يحل مشاكل الجماهير بصورة بسيطة وعملية، ولكن يعرقل جهوده الوزير وأعوانه وهم من الأشخاص الذين لا يهمهم إلا مصالحهم الشخصية واستغلال أي موقف بسيط لتنفيذه بأساليب مختلفة لنهب أموال الدولة دون أي محاولة جادة لحل مشاكل الجماهير الحقيقية. بل ترك جوهر المشاكل إلى المظاهر الكاذبة البراقة التي تعرقل الحلول. كما تبين المسرحية أن الوزير لا يعرض المشاكل الحقيقية للحاكم بل يخفيها عنه كما يقيد الوزير حريات الشعب ويظهره بصورة مخالفة للواقع وللحقيقة. كما تصور المسرحية بصورة مبالغ فيها الإهمال الشديد لموظفي الحكومة وكيف يقضون أوقات العمل في حل الكلمات المتقاطعة والنوم والتهرب من العمل .. وتبين أن من يلجأ للمكاتب الحكومية يفقد عقله من التعقيدات التي تقابله ومن الإهمال الذي

يصادفه، كما تبين المسرحية أن المرأة العاملة إنسانة تافهة تطارد أي رجل تصادفه ليتزوجها .. للأسباب السابقة **أرى عدم التصريح بتأدية هذه المسرحية"** [1].

ورفض الرقيبة يُعدّ رفضاً منطقياً وفقاً لوظيفتها الحكومية، حيث المطلوب منها عدم الموافقة على إظهار أية سلبيات حكومية نابعة من مسئولي الدولة أمام الجمهور في الأعمال المسرحية. والدليل على ذلك أن الرقيبة «نجلاء الكاشف» أنهت تقريرها للمسرحية نفسها برأي قالت فيه: "هذه المسرحية هابطة المستوى لا هدف لها ولا مضمون، وتتحدث عن سلبيات كثيرة غير موجودة في مجتمعنا بأسلوب هزلي يثير الفتن والأفكار الهدامة. ولذلك **أرى عدم الترخيص بعرض هذه المسرحية"**. وبناء على ذلك كتب مدير الرقابة تأشيرة قال فيها: "بعد الاطلاع على التقارير الرافضة الترخيص لهذه المسرحية، وحيث إن هذه المسرحية تستعرض السلبيات والانحرافات في مجتمعنا بصورة غير حقيقية **تسيء إلى النظام الحاكم والعهد الحاضر** وإلى بلدنا. هذا **وقد سبق عدم الترخيص بهذه المسرحية**، ولذا نؤيد الرأي المجمع على **عدم الترخيص بهذه المسرحية** حفاظاً على النظام العام تطبيقاً للقانون".

وهذا الإجماع على الرفض تغير بعد سنة ونصف تقريباً، وتحديداً في نوفمبر ١٩٧٩، عندما تقدمت مديرية الثقافة بالفيوم بالنص نفسه [2] لتعرضه فرقة الفيوم المسرحية من إخراج جمال عبد المطلب، فكتبت الرقيبة «نجلاء الكاشف» - التي رفضت النص من قبل - تقريراً أنهته برأي قالت فيه: "مسرحية اجتماعية تتحدث عن بعض السلبيات الموجودة في المجتمع من تسيب وتعقيد للقوانين، وهي تهدف إلى القضاء على الروتين بالثورة الإدارية، **ولا مانع من الترخيص بعرضها"!!** وكأن حال مصر تغير خلال عام ونصف، والمشاكل التي أظهرتها المسرحية المرفوضة اختلفت عن المشاكل الموجودة في المسرحية الموافق عليها، رغم أن المشاكل واحدة والنص واحد .. والرقيبة الرافضة هي نفسها الرقيبة الموافقة**!!**

مسرحية شمشون ودليلة

في ديسمبر ١٩٨٥ تقدمت كلية الفنون الجميلة بجامعة حلوان بطلب إلى الرقابة من أجل التصريح بتمثيل مسرحية «شمشون ودليلة» تأليف معين بسيسو [3]. فكتبت الرقيبة

---

(١) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

(٢) تم تسجيل هذا النص في سجلات الرقابة تحت رقم وارد مسرحيات «٢٨٣» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٦، ونال الترخيص بالتمثيل تحت رقم «٢٨٠» في ١٩٧٩/١١/٢٩.

(٣) هذا النص تم إدراجه في سجلات الرقابة «وارد مسرحيات» رقم «٢٤٨» ١٩٨٥/١١/٢٤، ونال ترخيصاً برقم «٢٦٥» يوم ١٩٨٥/١٢/٣١.

«فادية بغدادي» تقريرها الرقابي، وبدأته بملخص للمسرحية، قالت فيه: تدور أحداث المسرحية حول القضية الفلسطينية وشعب فلسطين. ويتكلم الكاتب بكل صراحة أن بداية المأساة حين ترك الفلسطينيون ديارهم ورحلوا وتشتتوا. ويبين الكاتب ذلك من خلال الأحداث التي تعيشها أسرة مكونة من الأب يوسف وزوجته وأبنائه مازن وعاصم وريم. فنجد أن الأب يحتفظ بأوراق امتلاكه بيارة ومفتاح بيت في يافا، ولكن ما فائدة أوراق صفراء بالية ومفتاح بدون باب .. ما فائدتها والعالم لا يعترف بتلك الأوراق أو ذلك المفتاح .. أما عاصم فهو فدائي ينتقل من معتقل إلى معتقل .. ومازن يريد أن يرحل ليعيش حياته .. وريم ألقت بابنها الصغير واحتفظت بصرة لا قيمة لها ولذلك فهي تعيش في عذاب وبحث مستمر عن وليدها .. وتمر الأحداث التي تبين أن هؤلاء جميعاً تجمعهم عربة عجلاتها مربعة أي لا تتحرك والسائق والكمساري يسومون الركاب العذاب ويستنزفون دماءهم والذي يتكلم يقتل أو يوضع في مصحة للأمراض العقلية. وتمر الأحداث وتنتهي بأن يقتل مازن كمتسلل .. أما ريم فبعد أن تترك مصحة الأمراض العقلية وأثناء بحثها عن ابنها تواجه شمشون الإسرائيلي والجندية راحيل .. ويحاول شمشون مع ريم محاولات فاشلة بأن تكون معه لكي يخبرها عن مكان ابنها، ولكنها ترفض وتسخر منه. كما يحاول مع عاصم أن يعترف بأسماء أعوانه وعندما يرفض يطلب منه أن يدوس على بندقية وأمشاط رصاص ولكنه يرفض فيغمد شمشون السونكي في كتف عاصم، وتضرب راحيل ريم بزجاجة في يدها .. وتنتهي المسرحية بأن يمسك شمشون بمدفعه ويضرب في جميع الاتجاهات، ولكن ريم تردد أن شمشون لا بد وأن يسقط.

وتنهي الرقيبة فادية تقريرها برأي قالت فيه: "المسرحية تبين أن القضية الفلسطينية لا ولن تتحرك فقد صورها بعربة عجلاتها مربعة، وهذا يجعل حركة العربية مستحيلة. كما تبين الكمساري والسائق يستنزفون دم الأفراد ويوهموهم بأن العربة تتحرك .. والكل يعيش بالوهم ولكن الحقيقة أن مصلحة السائق والكمساري أن لا تتحرك القضية .. فلو تحركت ستفلس شركات وتهبط أسعار الأسهم في البورصة. والدليل على ذلك ما جاء في النص بأن الشعب الفلسطيني إما مسجون أو مجنون أو يتعاطى الأفيون، وأن العرب دورهم سلبي ولا يمتلكون إلا الأصوات العالية الجوفاء، وقد استطاع العدو في خمسة أيام أن يحتل سيناء وهضبة الجولان وأجزاء من الأردن وغزة .. وبعد أن كنا نحاول استرداد فلسطين أصبحنا بعد عام ١٩٦٧ نواجه مشكلة أكبر وهي استرداد ما اكتسبه العدو من أراضينا. والمسرحية بها كثير من الإسقاطات التي تثير اليأس والسخط ولذا **أرى رفض التصريح بتأدية هذه المسرحية** خاصة أنها بهذه الصورة تسيء للفلسطينيين خاصة والعرب عموماً" [١].

---

(١) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

وأكدت هذا الرفض الرقيبة «وسام سعد الدين محمد»، قائلة في تقريرها: "المسرحية سياسية تدور حول القضية الفلسطينية ومعناة الشعب الفلسطيني لمأساته .. ولكنني **أرى رفض هذه المسرحية** لأنها تبين أن العالم لا يعترف بالشعب الفلسطيني، وأن العالم لا يساند القضية الفلسطينية إلا بالشعارات بينما يحترق الفلسطينيون. ويصور القادة الفلسطينيين والمنظمات القيادية الفلسطينية باستنزاف دمائهم بشتى الوسائل والأساليب وإيهامهم بحل القضية وهم في الحقيقة لا يبغون هذا. وتصور القضية الفلسطينية بأنها قضية لن تحل أبد الدهر ولو حدث فستفلس الشركات ويهبط سعر الورق وسعر الحبر وتغلق مدن وشوادر، وأن القضية الفلسطينية ما هي إلا منظر وديكور لفلسطين، لذلك **أرفض الترخيص بهذه المسرحية"**. وقالت الرقيبة الثالثة والأخيرة «سلمى عبد القادر فخري» في نهاية تقريرها: **"أرى عدم الترخيص بعرض المسرحية،** فهي تحوي على بعض الإسقاطات السياسية على القادة الفلسطينيين".

وأمام هذا الإجماع على رفض التصريح بعرض المسرحية، والذي لا يملك مدير الرقابة إلا اعتماده**!!** وجدناه يكتب تأشيرة غريبة تفيد موافقته على العرض وبدون ملاحظات**!!** وهذا نص تأشيرته: "بقراءة النص .. عرض في تابلوهات لتاريخ القضية الفلسطينية منذ حرب ١٩٤٨ حتى ما بعد حرب ١٩٦٧. القضية يُرمز بها بعربة ثابتة عجلاتها مربعة فهي لا تتحرك. والشعب الفلسطيني يعاني ويقاوم، وينتهي الأمر بأن الكفاح المسلح داخل الأرض هو سبيل الخلاص. وبقراء التقارير الرافضة، أرى أن الرفض بُني على شكل القضية الجامد وعجز العرب عن تحريكها كما يرى المؤلف، إلا أن الصورة المعروضة وصف كامل ودقيق للقضية بمراحلها التاريخية قبل يناير ١٩٦٥ ثم حتى ١٩٦٧ ثم ما بعد ١٩٦٧ حتى قتل المؤلف في صراع المنظمات والعدو وكان قطباً من أقطاب حركة التحرر الفلسطينية، وأرى أن الصورة ما زالت كما هي، **وأرى الموافقة على الترخيص بالنص بدون ملاحظات"**.

وهذه التأشيرة مضطربة وغير مفهومة**!** والأغرب أنها ضد إجماع الرقباء**!!** والمعروف أن الرقيب لسان حال الحكومة أو المسئولين**!!** وقضية فلسطين رغم أنها واضحة إلا أن التعامل معها مصرياً، يكون في حرص شديد لأن نظرة مصر للقضية تختلف من وقت لآخر ومن عهد إلى آخر ومن رئيس لآخر .. إلخ، لا سيما بعد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني**!!** والأشد غرابة أن العرض سيمثل داخل الجامعة، فهل حقاً أراد مدير الرقابة أن يرى شباب الجامعة هذا العرض، وتُعرض أمامه قضية فلسطين بهذه الصور اليائسة البائسة**؟!** هل يقصد المدير إحباط الشباب حتى يقتنعوا بأن حل قضية فلسطين مستحيل**؟!!**

مسرحية حاسب من أخوك

أرسل الفنان «حمدي أحمد» مدير المسرح الكوميدي إلى الرقابة نص مسرحية «حاسب من أخوك» [1] من أجل التصريح بتمثيلها، وهي من تأليف لينين الرملي، وإخراج محمد أبو داود. فكتبت الرقيبة «فادية» تقريرها حول النص، اختتمته بالرفض قائلة: "المسرحية تصور لنا مؤسسة وقد أصابها شرخ كبير .. فالفراش والموظفين يتعاونون على الإهمال وتضييع الوقت، كما يتصفون بالإهمال والتسيب ويتفننون في التملق .. أما المدير فهو إنسان منحرف ويطرب للتملق ويكره من يواجهه بالحقيقة لذلك يعاقب الإنسان الجاد والذي يعمل بإخلاص .. تلك الأوضاع الغريبة بالمؤسسة دفعت وحولت الإنسان الوحيد المخلص في عمله بعد أن عوقب ظلماً إلى شخص مريض منحرف يعتدي على الشرف ويسرق ويختلس ويزور. وتنتهي المسرحية بدقات دفوف عالية لكي يعترف كل بأخطائه ونوازع الشر التي يجب أن يتخلص منها. ويعرض الكاتب كل ما وصل إليه مجتمع هذه المؤسسة من فساد والذي يدفع الإنسان الجاد إلى المرض والانحراف، لذا **أرى عدم التصريح بهذا النص"** [2].

ورفض الرقيبة يُعد رفضاً منطقياً ومقبولاً، كون إظهار مساوئ المؤسسات الحكومية، وتصرفات المسئولين من الموانع الرقابية! ولكن الغريب أن بقية الرقباء وافقوا على النص ولم يرفضوه!! فالرقيبة «فايزة الجندي» قالت في تقريرها: "تبين المسرحية أن كل إنسان بداخلة عنصران، الخير والشر، فأحياناً يتغلب الشر عليه فيتصرف كالشياطين والأبالسة فيقترف الإثم ويقوم بالاختلاس والرشوة والغش والنفاق والظلم لمن حوله، وأحياناً يتغلب الجانب الخيّر على تصرفاته فيظهر الإنسان الطيب الحنون العطوف المحب لغيره ولكل من حوله، لذلك لا مانع من الترخيص بأداء نص «حاسب من أخوك»". ووافقت أيضاً الرقيبة «سلمى عبد القادر فخري» وقالت في تقريرها: "توضح المسرحية أن الخير والشر داخل الإنسان وعليه أن يحارب الشر داخله ويقضي عليه لينتصر الخير، ولا مانع من عرض المسرحية".

وحتى تكون الموافقة جماعية في ثلاثة تقارير، تم إضافة الرقيبة «تيسير حامد بدر» إلى اللجنة، وكتبت تقريراً بالموافقة، وبذلك أصبح رفض الرقيبة فادية، أمامه موافقة في ثلاثة تقارير!! ولا أعلم لماذا هذا الإصرار على عرض هذا النص – رغم منطقية رفضه رقابياً - هل السبب راجع إلى المؤلف وشهرته – وهو لينين الرملي – أم لأن العرض سيقدمه مسرح من مسارح الدولة؟! أم لأن مدير المسرح هو الفنان «حمدي

---

(1) هذه المسرحية تم إدراجها في سجلات الرقابة: وارد مسرحيات رقم «١١٦» في ١٩٨٦/٥/٤، ونالت الترخيص رقم «١٢٠» في ١٩٨٦/٥/١٩.

(2) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

أحمد»؟! ومهما كانت الأسباب فالمسرحية لم تُعرض – حسب ظني – إلا بعد سنتين، وعُرضت عام ١٩٨٨ باسم «عفريت لكل مواطن» أثناء إدارة «السيد راضي» للمسرح الكوميدي، وعُرضت على المسرح العائم «فاطمة رشدي».

مسرحية التحقيق

وفقاً للوثائق الرقابية المرفقة بنص مسرحية «التحقيق»، كان المفروض أن اسمها «راقت واحلوت»، وكانت ستعرض من خلال المسرح الكوميدي! ولكن أغلب الوثائق الرسمية والمعتمدة المرفقة، تقول إن المسرحية اسمها «التحقيق» وهي إعداد لقصة «الهؤلاء» لمجيد طوبيا، وقام بالإعداد «مجدي فرج» - شقيق الكاتب المسرحي ألفريد فرج، وشقيق الكاتب نبيل فرج - وكانت المسرحية ستعرض في بيت ثقافة نادي النصر الرياضي بالثقافة الجماهيرية من إخراج «منير فريد» عام ١٩٨٨ (١).

والمسرحية تدور أحداثها حول الراوي الذي يتجول بين مقاعد المتفرجين، يتأملهم باستعلاء ويتحدث إليهم ليقدم عرضه هذه الليلة، وبطله رجل كان متهماً بالنظر إلى المستقبل، وتهمته أنه كان يحلم، وهو رجل فقير لا يملك من أمر غده سوى دراهم قليلة يقضي بها يومه، وقد سأل نفسه في البداية سؤالاً مشروعاً، وعندما توجه بالسؤال إلى العامة فقد السؤال شرعيته، وأصبح جريمة!! ففي هذه المدينة كانت حرية الفكر مكفولة للجميع، لكن حرية الشك حتى في قوانين الطبيعة منعت! فكيف إذا أباحوا الفكر ورفضوا الشك؟! وعندما سأل هذا الرجل نفسه سؤالاً بسيطاً وهو لماذا تدور عقارب الساعة في اتجاه معاكس لاتجاه دوران الكرة الأرضية! وطلب من مدرس الرياضيات الإجابة على هذا السؤال، ولكن المدرس حذره من هذه التساؤلات التي تثير ضده حفيظة السادة!! ثم يتقابل هذا الرجل مع طبيب نفسي ويعرض عليه السؤال ذاته، ولكنه لا يجيبه! ثم اختفى أيضاً، وحاول اللحاق به دون فائدة، وعرف بعد ذلك أنه قد تحددت إقامته في إحدى الغرف الباردة، متهماً بالتحدث إليه. ثم يتوجه بالسؤال إلى أحد رجال المدينة المقربين إلى العمدة الذي لا يجيبه أيضاً، ولكنه اختفى وأُتهم أيضاً بإثارة التفكير! لذلك التزم هذا الرجل الصمت في حياته واستخدم الإشارة باليد بدلاً من الكلام، وأصبح الصمت طبعاً فيه، غير أن هذا الصمت لم يعجب السادة الكبار. وفي الصباح الباكر اقتحم بيت الرجل ثلاثة من الرجال للتحقيق معه، وأخذوه إلى غرفة بها مكتب فوقه آلة تسجيل. ووصل السيد الذي سيقوم بالتحقيق معه، وطلب منه أن يعمل معهم، ولكنه رفض أن يكون مهرجاً في بلاط السلطان، فقرروا التحقيق معه، وطلبوا منه كي يثبت براءته أن يحصل من كل قسم شرطة على صك براءته!! وبالفعل تم ترحيل الرجل إلى

(١) تم تسجيل مسرحية «التحقيق» في سجلات الرقابة تحت رقم «٨١» وارد مسرحيات يوم ١٩٨٨/٣/٩، ونالت ترخيصاً بتمثيلها رقم «١٥٥» يوم ١٩٨٨/٦/٨.

أقسام الشرطة، حيث يلاقي ألوان العذاب والإهانات في كل قسم يذهب إليه إلى أن يثبت لهم براءته.

رفضت الرقيبة «فادية بغدادي» المسرحية، قائلة في تقريرها: "تبين المسرحية مدى الإرهاب الذي يعيش فيه أفراد مجتمع ما .. فهم مهددون بالقبض على أي فرد منهم لمجرد الشك أو التفكير في أمور لا يرضى عنها مسار ذلك المجتمع .. والمذنب مدان حتى تثبت براءته .. يؤخذ الأبرياء من ديارهم دون شفقة أو رحمة ليجري معهم تحقيق بدون أي وجه حق .. ويعذبوا ويهانوا في أقسام الشرطة وفي النهاية تثبت البراءة .. **أرى عدم التصريح بتأدية هذا النص"** [1]. والملاحظ أن الرقيبة لم تكتب في تقريرها لماذا رفضت النص**!!** هل لأن أحداثه مفتعلة أم هي أحداث في غير محلها، أم هي أحداث حقيقة لا نستطيع الإقرار بها وإظهارها أمام الجمهور**!!**

أما الرقيبة «لواحظ عبد المقصود» فرفضت النص أيضاً، ولكنها أبانت عن سبب الرفض قائلة في ختام تقريرها: "تهاجم المسرحية رجال الشرطة وتصورهم على أنهم أعداء للشعب، وأنهم يلقون التهم جزافاً على أفراد الشعب، ويكيلون له ألوان العذاب بما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمن والأمان. وهذا يتضح بوضوح في كل صفحات المسرحية، لذلك **أرى عدم عرض هذه المسرحية** خاصة في هذه الأيام، لأنها لا تخدم استقرار وأمن البلاد". أما الرقيبة «عفاف علي أحمد» فرفضت النص وكانت أكثر وضوحاً في ذكر أسباب الرفض، قائلة في ختام تقريرها: "الرواية ميلودراما سياسية اجتماعية تتحدث كثيراً عن الاضطهاد واليأس من النظام المتبع في مدينتهم، مما قد تحدثه من إثارة وبلبلة في الفكر، وخصوصاً الحالة المضطربة في الجامعات. ولذلك إنني **أرى منع عرض هذه الرواية** ومخالفتها للأمن العام طبقاً للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥".

وبهذا تم إجماع الرقباء الثلاثة على الرفض، وليس أمام المدير سوى إقرار الرفض**!!** إلا أنه أضاف رقيباً رابعاً لعله يوافق على النص، ويتخذه سنداً إجرائياً للموافقة على النص**!** وهذا الرقيب كان «كمال سعد طه»، الذي أنهى تقريره برأي قال فيه: "تشير هذه المسرحية إلى كبت الحريات والفكر، ومحاكمة كل من يريد النظر إلى المستقبل، حتى منع الأحلام**!!** فيعتبر كل من يحلم متهماً ولا بد من عقابه إلى أن يثبت براءته**!** وانتشار الخوف والعذاب بين الناس، وظلم سادة قوم هذه المدينة لأهلها والتنكيل بهم ما لم يتعاملوا معهم، وبالتالي **أرى رفض هذه المسرحية وعدم التصريح بها"**.

وهكذا أقرّت اللجنة الثانية – أو الرقيب الرابع – رفض النص، الذي رفضته اللجنة الأولى – الرقباء الثلاثة – ولا يملك المدير مفراً من اعتماد آراء اللجنتين برفض المسرحية**!!** ولكن من المحتمل أن المدير كان يقع تحت ضغط من قبل مسئول كبير،

---

(1) انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

أو أنه أراد مجاملة الكاتب أو المخرج أو المسرح الذي سيعرض النص، فخالف كل التوقعات ووافق هو وحده على النص، وكتب في تأشيرته الآتي: "أرى أن رفض الزملاء قائم على أن العمل ضد النظام العام أو ضد البوليس، الأمر الذي لا أراه كما يرونه! ففكرة المفكر وما يلاقيه من اضطهاد من مجتمعه فكرة مطلقة قديمة لا يجب أن نسقطها على تصور خاص، وأرى اعتماد ترخيص النص في حدود الملاحظات". وهذا القول – إن لم يكن بسبب ضغوط أو مجاملة – ليس له إلا تفسير واحد، وهو أن المدير إنسان مفكر ذو عقل راجح، أو أنه ناقد بالفطرة، أو كاتب يعي تماماً قيمة الكلمة، أو أنه وطني بصورة كبيرة، لدرجة أنه كان أقرب إلى الشعب من كونه رقيباً وموظفاً حكومياً ينفذ تعليمات رؤسائه على حساب ضميره الوطني!!

مسرحية قرار غلق

إذا كان من حق الرقيب رفض بعض المسرحيات التي لا تتوافق مع توجهات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - كما مرّ بنا في بعض النماذج السابقة - فمن حقه أيضاً التدخل في النص بالتعديل، ومطالبة المؤلف بإضافة أحداث أو حوار إذا أراد أن ينال نصه ترخيصاً بالتمثيل، وذلك لكي يتفق النص ورؤية الرقيب!! ومثال على ذلك مسرحية «قرار غلق» التي تقدمت بها فرقة السامر – التابعة للمراكز الثقافية - إلى الرقابة في يونية ١٩٧٨ من أجل الترخيص بتمثيلها، وهي من تأليف عاطف سعودي [١].

والمسرحية تدور أحداثها حول الشاب حسن الذي تخرج من كلية الفنون الجميلة، وقد توفى والده وترك له صالة كان يديرها للرقص والقمار وشرب الخمر، ولكن حسن يرفض الكسب الحرام من وراء هذه الصالة، لذلك علق عليها لافتة مكتوب عليها «المحل مغلق لأجل غير مسمى». ويحاول «جمعة» صديق والده إقناعه بافتتاح الصالة، لأنها ستدر عليه ربحاً يكفيه هو وأخواته، بدلاً من انتظار خطاب القوى العاملة، فيرفض حسن لأنه يريد عملاً حلالاً، فيقترح عليه «دقدق» صبي القهوة بأن يسافر ويعمل، فيخبره حسن بأنه لم يؤدِ الخدمة العسكرية، لذلك لا يستطيع السفر! فيقترح عليه دقدق بأن يقوم بتزوير شهادة الخدمة العسكرية، وأن أبو سمير شقيق المعلمة نوسة صاحبة القهوة يستطيع تزوير الشهادة، فيوافق حسن ولكن يتم القبض عليه في المطار بعد اكتشاف التزوير، ويتم سجنه سنة! وبعد الخروج يقرر العمل الشريف في مصر رغم الظروف الصعبة.

---

(١) تم تسجيل نص المسرحية في سجلات الرقابة تحت رقم وارد مسرحيات «١٩٢» بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧، ونالت ترخيصاً رقمه «١٨٠» بتاريخ ١٩٧٨/٧/٤.

كتبت الرقيبة «فادية بغدادي» تقريراً عن هذه المسرحية، قالت في نهايته: "مسرحية تبين أن الذي يخالف القانون والمبادئ لا بد أن ينكشف أمره. وأرى الموافقة على التصريح بتأدية هذه المسرحية مع **تعديل النهاية** بأن نبين للمشاهدين أن شقيق نوسة قد انكشف أمره وعوقب على مزاولة تزوير الشهادات، وأنه بذلك قد جنى على زوجته وأبنائه السبعة" [1]. وهذا الرأي أخذ به المدير فكتب تأشيرة في آخر صفحة من النص قال فيها: "إضافة حوار ينتهي به المسرحية، وذلك بعقوبة شقيق نوسة بجزاء اقترافه لجريمة التزوير وانكشاف أمره". وكذلك أقر هذا التعديل مدير عام الرقابة وسجله في نص التصريح قائلاً: "لا مانع من الترخيص بأداء هذه المسرحية «قرار غلق» لفرقة السامر المسرحية (المراكز الثقافية)، على أن يراعى أن تنتهي المسرحية بعقاب شقيق نوسة على جريمة التزوير".

الخاتمة

مما سبق يتضح لنا أن الرقيب – بوصفه موظفاً – هو الناقد الأول لأي عمل مسرحي، وهو المتحكم في جميع العروض المسرحية من حيث قبولها أو رفضها، بل ويستطيع أن يتدخل في رؤية المؤلف وتغيير رسالته أو منع وصولها إلى الجمهور! وهذا أمر، ربما يكون معروفاً لقلة منّا، ولكنه غير المعروف لنا جميعاً! وبمعنى أوضح أقول: إن النصوص المسرحية التي منعتها الرقابة - بما تحمله من موضوعات ورسائل - لم يطلع عليها أحد!! ولولا التقارير الرقابية – التي أنقذتها من التلف كونها «دشتاً» أو أوراقاً مهملة – ما كنا عرفنا أن الرقباء رفضوا نصوصاً مسرحية معينة!!

والمثال الذي اتخذته نموذجاً، كان الرقيبة «فادية بغدادي»، التي رفضت في تقاريرها مسرحية «الجازية» لأنها مسرحية تعكس الواقع من خلال ماضٍ محزن ومستقبل لا أمل فيه!! ورفضت مسرحية «أزمة شرف» لأنها تعرض بعض المشاكل التي يعاني منها الشعب!! ورفضت مسرحية «إدارة عموم الزير» لأنها تبين الإهمال الشديد لموظفي الحكومة، ورفضت مسرحية «شمشون ودليلة» لأنها تتحدث عن القضية الفلسطينية بصورة تسيء إلى القيادات العربية، ورفضت مسرحية «حاسب من أخوك» لأنها تُظهر الإهمال الوظيفي في مؤسسات الدولة، ورفضت مسرحية «التحقيق» لأنها تُظهر مدى الإرهاب الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، كونهم عرضة للقبض عليهم لمجرد الشك، والمذنب مدان حتى تثبت براءته، ويؤخذ الأبرياء من ديارهم ويعذبوا ويهانوا في أقسام الشرطة .. إلخ.

---

[1] انظر صورة التقرير كاملاً في ملحق الدراسة.

وإذا كانت الرقيبة «فادية بغدادي» نموذجاً واحداً، فما بالنا بأربعين نموذجاً لأربعين رقيباً!! ماذا كتبوا في تقاريرهم، وكم من مسرحيات رفضوها، أو تدخلوا فيها، ومنعوا موضوعاتها وأفكارها عن الجمهور!! وهذا السؤال يحيلنا إلى حقيقة صادمة، وهي: إذا كانت أغلب المسرحيات التي تعكس واقعنا الحقيقي، وتكشف لنا عن مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – دون زيف أو تجميل - تمّ منعها بسبب الرقابة، فما حقيقة المسرحيات التي رأيناها بالفعل في هذه الفترة؟! بماذا نسميها؟ وكيف نصنفها؟ هل كنا مغيبين؟! هل كنا نشاهد ما يريده المسئول وليس ما كتبه المبدع؟! هل كنا نشاهد موضوعات مفروضة علينا، ونوهم أنفسنا بأننا نقاوم الفساد ونضع حلولاً لمشاكلنا؟! هل كنا ولا نزال نعيش في وهم مسرحي بسبب الرقابة؟!

وجدير بالذكر أن الرقابة لا ترفض نصاً مسرحياً إلا لسبب من اثنين – أو بسببهما معاً – الأول أن النص خارج على الآداب العامة، والآخر أن النص يتعارض مع الأمن والنظام العام، وذلك طبقاً لأحكام قانون الرقابة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥. ولا داعي لشرح هذين السببين كونهما من الأسباب المطاطة التي لا حدود لها ولا معايير ولا تحديد، لذلك يتم استخدامهما وتطبيقهما وفقاً لمزاج الرقيب والمسئول!! والدليل على ذلك المسرحيات السابقة، التي لا تعدّ خروجاً على الآداب، ولا تتعارض مع الأمن والنظام العام؟!! إلا إذا كان من شروط الأمن والنظام العام عدم معالجة الواقع مسرحياً، وعدم إظهار أية مشاكل أو أية محاولة لعلاجها!! مما يعني أن المطلوب عرضه مسرحياً أمام الشعب هو كل شيء إلا تعرية الواقع أو الحديث عن أية مشاكل، بحيث نجعل المواطن يشاهد مسرحيات يشعر من خلالها أنه يعيش في جنة وهمية لا واقع حقيقي لها!!

هذه خلاصة بحثي عن تقارير الرقابة للرقيبة «فادية بغدادي»، كونها نموذجاً واحداً من أربعين رقيباً!! فهل سيطيل بي العمر لأن أكتب عن تقارير بقية النماذج الأربعين، ليصبح هذا البحث نواة لكتاب يضم تقارير هؤلاء الرقباء خلال عشرين سنة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٨ .. ربما يكون هذا الكتاب دافعاً لإلغاء الرقابة على المسرحيات، حتى نرى الحقيقة بأقلام أصحابها المبدعين!!

ملحق الدراسة

صور التقارير

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم الرتيب فادية محمد مصطفى

اسم المسرحية ـ الكمنجة

اسم المؤلف محمد عزام

اسم الفرقة بيت الفنانين للمسرح

الموضوع :

يطلب مني تحقيق مؤداه بأنه يفكر في أشياء لا يجب التفكير فيها وضحكه إنه فقير لا يملك قوت يومه كما يدعي أنه يشك وتساؤلات مسرحية باطنية سؤال الكمنجة وهذا تصور عقلي فلسفي من أجله ذهب وراء الكمنجة وبياعها ... وبياعها بالبيت ... وعندما عاد من صنعته سأله وأجابه مسرحية باطنية ... وتساؤلات السؤال الطبيب أن مصدر الهم والحزن هو الطبيب صاحب الأجر العالي الذي يأتي له هيئة بسيطة ... وأخيرا أشفى الطبيب ... ويقرر "س" أصبحت هي لا يقع من بكاء وبدأت تطلب أموالا تزوجها في كامل صباط لجبر خاطر الكمنجة ... ويقرر "س" أن يطرح قرارا فهو إنسان صامت لا يتكلم ... ويظل يعامل عن الناس ... ويحب يسأل الكمنجة ويقرر أنه استمرت مراقبته إلى أربع أو خمس شرطة يأخذ براويه فهو كلهم ... ويبدأ يطلق شاهد كل من لم وظف وتنتهي أنه يتكلم على البراءة ...

تحية مسرحية بعنوان الكمنجة فيها أفراد مجتمعها فهم مجموعة يشتكون أن فرد منهم مجرد يشك أو التفكير فأصبح مريض عقلي صار في المجتمع ... وانتهت مسرحية حيث تبدأ بالبحث عن الأب بأن معه ياسر وهم دوسي نفسه أم رجل يجري لهم الكمنجة بوله تين وجه حمد ... ويقبلوا على أن أقسام شرطة ومكاتب تبدأ بالبحث عن الأب عدم التصريح تنزيه هذا النص ...

رقيبه

فادية محمد مصطفى

١٩ / ٢ / ١٩٨٨

"هيئة المطابع الأميرية (عابدين القضاء) ٢٠٠٠/٨٠/٧٢٨٠"

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم الرقيب _____

اسم المسرحية ا ك ا ذ ي ب

اسم المؤلف محمد سعد

اسم الفرقة ا ل ق ه ك ت و ل

الموضوع :

" هيئة المطابع الأميرية (دار القلم) ٨٠/٧٤٨٠/٢٠٠٠٠ "

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم الرقيب عادل محمود رمضان

اسم المسرحية الكارثة

اسم المؤلف عبد الله

اسم الفرقة الفرقة الحديثة

الموضوع :

مرر لصالح لجنة كبار الممثلين وتقول عنها ابن أوربي ولم يعد مرفوعا ولا يستطيع أن يحكم حتى وهو في الستة الكارثة عند أصحاب الدور كما تقول الله أكبر الزمن

المسرحية تعد كارثة التعامل مع صناعة مع آمال وآلام كل من حولي من خلاص من الظلم والحكم بالإعدام ويفصل كما أنه الجاني والمجني عليه وهو الذي لم يستطع التحكم في نفسه بل عاد مرفوعا منكس الرأس

المسرحية تعد قاتلة تبين قدرة عالم الجريمة وهو يقول لا أعمل في شيء لذا أرى عدم الموافقة على عرض هذه المسرحية

عادل محمود رمضان

١٠/ ٢/ ١٩٨٢

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

اسم الرقيب غادة محمد عبد الله

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم المسرحية حلمي مع أولاده

اسم المؤلف [illegible]

اسم الفرقة [illegible]

الموضوع :

[illegible]

مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع : ٢٠٠٠٠/٨٢/٦٩٥٠

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم الرقيب غادة محمود بهاس

اسم المسرحية حلاب بحمد أعوله

اسم المؤلف لينه برصلي

اسم الفرقة

الموضوع :

[illegible]

غادة محمود بهاس
١٤ / ٥ / ٢٠٠٨

٢٠٠٠٠/٨٢/٦٩٥٠

المجلس الأعلى للثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

اسم الرقيب

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم المسرحية

اسم المؤلف

اسم الفرقة

الموضوع :

٢٠٠٠٠/٨٢/٦٩٥٠ : رقم الإيداع

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

اسم الرقيب

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم المسرحية

اسم المؤلف

اسم الفرقة

الموضوع :

مركز تاريخ المصرية للبحوث والدراسات

٢٠٠٠٠/٨٢/٦٩٥٠

اسم الرقيب ـ رقم

وزارة الثقافة

الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية

إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم المسرحية ـ

اسم المؤلف ـ

اسم الفرقة

الموضوع :

الرأي :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

اسم الرقيب ضاديه محمود سليمان

وزارة الثقافة
الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية
إدارة الرقابة على المسرحيات

اسم المسرحية — قرار غلومه
اسم المؤلف — مصطفى محمود
اسم الفرقة

الموضوع :
انفرد بأنه نبيه للحاضرين أنه أخذ ترخيص بتاريخ ١٩٧٨/١/٤ بعرض المسرحية على مسرح الأوبرا ولكن بعد الاطلاع على محضر الرقابة وتقرير الرقيب المختص بالرقابة على المسرحيات تبين أن المسرحية تتناول كيف أن سيدة تحاول أن تفعل كل شيء للدفاع عن ابنها الذي يدعي أنه قتل أحد الأشخاص دفاعا عن شرفه وأن المسرحية لا تتضمن أي مساس بالدين أو الآداب العامة أو النظام العام وأن الرقابة لا تمانع في عرض المسرحية على مسرح الأوبرا

١٩٧٨/١/٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٢٠٨٨-١٩٧٧-٢٥